

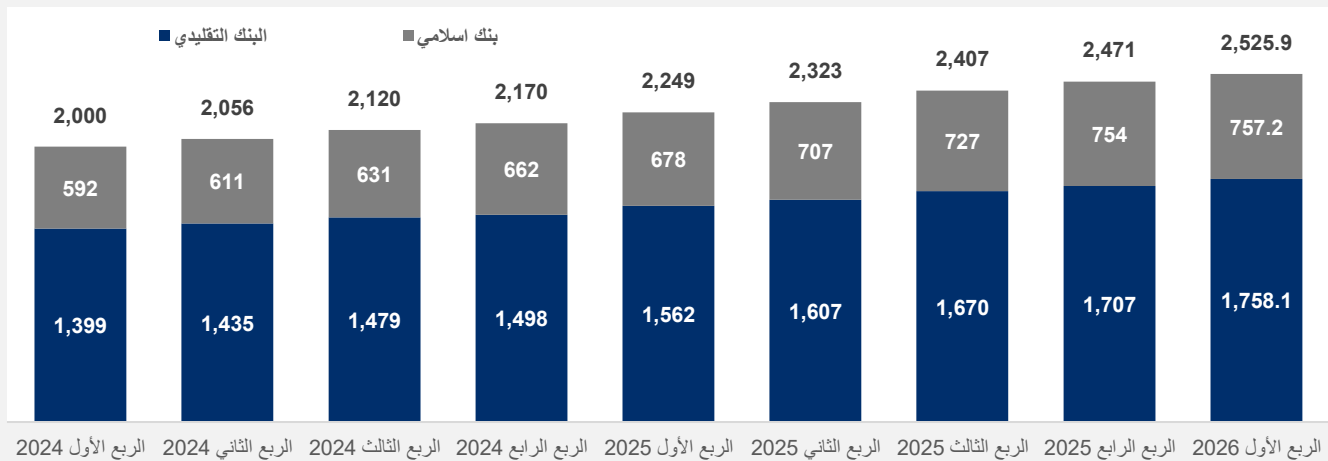
يونيو 2026

أداء قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي – الربع الأول من العام 2026

تباطؤ نمو أنشطة إقراض البنوك الخليجية إلى أدنى مستوياته المسجلة في ثماني فترات ربع سنوية...

شهد قطاع البنوك الخليجية التأثيرات الأولية للتطورات الجيوسياسية في المنطقة، إذ تباطأ نمو إجمالي القروض على أساس ربع سنوي لدى البنوك المدرجة في بورصات المنطقة إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ الربع الأول من العام 2024. ويأتي ذلك في ظل استمرار العوامل الجيوسياسية الإقليمية في التأثير على ديناميكيات سوق الائتمان، ما دفع البنوك إلى تبني نهج أكثر تحفظاً في منح التسهيلات الائتمانية. وفي المقابل، وعلى صعيد الإنفاق، ظلت أنشطة إسناد المشاريع في المنطقة مرنة، إذ بلغت قيمتها 76.1 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026، مقابل 53.2 مليار دولار أمريكي في الربع السابق. وشهد النشاط الاقتصادي في المنطقة تباطؤاً حاداً في مارس 2026 نتيجة الحرب، كما يتضح من بيانات مؤشرات مديري المشتريات في المنطقة، إذ انزلت كل من قطر والسعودية والكويت إلى نطاق الانكماش. إلا أن نشاط القطاع غير النفطي شهد تعافياً ملحوظاً، ولا سيما في السعودية والإمارات، مع بقاء مؤشر مديري المشتريات في منطقة النمو فوق مستوى 50 نقطة، في حين سجلت الكويت وقطر انكماشاً بوتيرة أقل حدة خلال شهري أبريل ومايو 2026.

إجمالي القروض (مليار دولار أمريكي)



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

وبلغ إجمالي القروض القائمة 2.53 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع، مسجلاً نمواً بنسبة 2.2 في المائة، مقابل نمو بنسبة 2.7 في المائة في الربع السابق. كما تباطأ نمو صافي القروض إلى أدنى مستوياته في خمس فترات ربع سنوية بنسبة 2.5 في المائة، ليصل إلى 2.44 تريليون دولار أمريكي بنهاية هذا الربع، مقابل 2.38 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الرابع من العام 2025. وعلى مستوى كل دولة على حدة، ارتفع إجمالي القروض في كافة دول المنطقة، باستثناء الكويت، إذ تراجع بنسبة 1.1 في المائة على أساس ربع سنوي في الربع الأول من العام 2026، في حين شهدت كل من عمان والإمارات نمواً قوياً على أساس ربع سنوي في نطاق متوسط من خانة الأحاد.

وعلى صعيد إجمالي الربح، سجل إجمالي إيرادات قطاع البنوك مستوى قياسياً جديداً خلال هذا الربع، إذ بلغ 35.3 مليار دولار أمريكي، إلا أن وتيرة النمو كانت الأدنى في أربع فترات ربع سنوية عند 0.9 في المائة. وجاء تباطؤ النمو مدفوعاً بتراجع الإيرادات المعلنة من البنوك في الكويت والسعودية والبحرين، وهو ما عوض تقريباً بالكامل الزيادة المسجلة في إيرادات البنوك في بقية الدول الخليجية. وسجلت البنوك المدرجة في الإمارات أكبر زيادة في الإيرادات، بنمو ربع سنوي بلغت نسبته 4.7 في المائة، تلتها البنوك المدرجة في قطر بنمو إيراداتها بنسبة 2.3 في المائة.

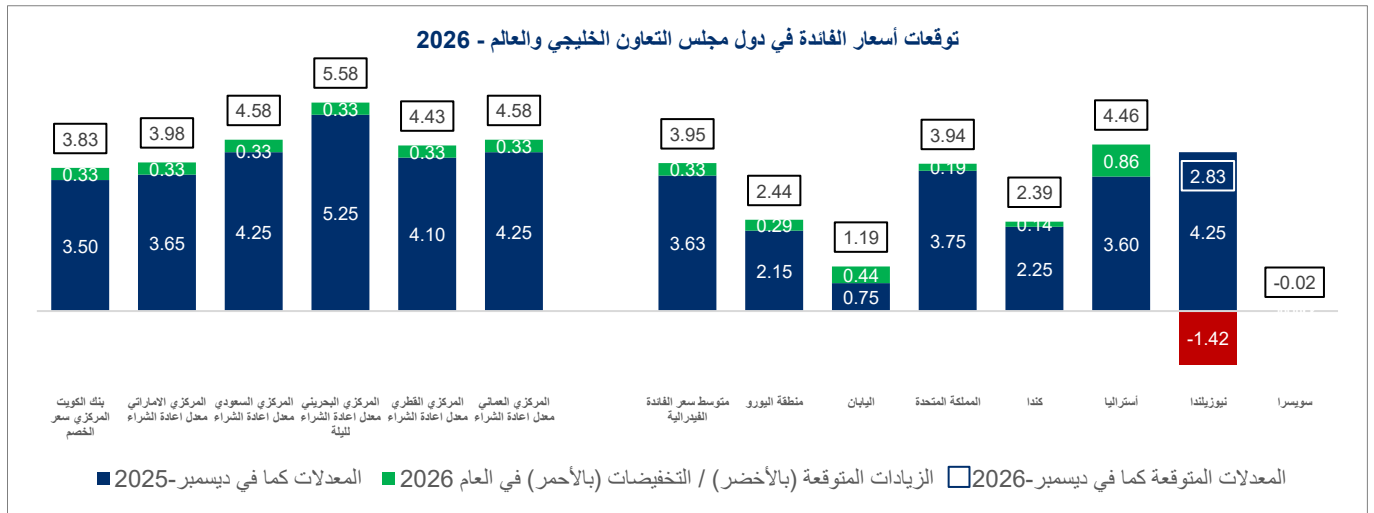
وتعافى صافي ربح القطاع خلال الربع الأول من العام 2026 بعد التراجع المسجل في الربع السابق. وبلغ صافي الربح الإجمالي للقطاع 16.8 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع، مسجلاً نمواً بنسبة 4.6 في المائة على أساس ربع سنوي و5.0 في المائة على أساس سنوي. وجاء تحسن صافي الربح بدعم من النمو واسع النطاق على مستوى معظم دول المنطقة، إذ كانت عمان الدولة الوحيدة التي سجلت تراجعاً، بينما أظهرت بقية الدول زيادة على أساس ربع سنوي.

أبرز النقاط - قطاع البنوك الخليجية

يشمل هذا التقرير تحليل البيانات المالية التي تم الإعلان عنها من قبل 55 بنكاً مدرجاً في البورصات الخليجية عن فترة الربع الأول من العام 2026. ويتضمن هذا التقرير جميع البيانات المصرفية الفردية على مستوى كل دولة منفردة. وتتضمن أبرز الملاحظات الرئيسية بناء على تحليل أحدث البيانات المالية على أساس ربع سنوي لقطاع البنوك الخليجية النقاط التالية:

الحرب والتضخم يدفعان البنوك المركزية العالمية للعودة إلى تبني سياسات التشديد النقدي...

دخلت بيئة أسعار الفائدة العالمية مرحلة شديدة التعقيد وعميقة التباين، مبتعدة بوضوح عن توقعات التيسير النقدي المنسق التي كانت الأسواق تأمل بها في بداية العام وقبل اندلاع حرب الشرق الأوسط. وتجد البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة نفسها أمام واقع هيكلي يقوم على بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، إذ أدت الحرب في الشرق الأوسط وما نتج عنها من قفزة في أسعار الطاقة إلى دفع التضخم للارتفاع في الاقتصادات الرئيسية، ما أجبر البنوك المركزية في الأسواق المتقدمة على التخلي عن دورات التيسير النقدي أو حتى عكس مسارها. وفي الوقت ذاته، برز تباين عميق بين البنوك المركزية الغربية، التي ما تزال في حالة تأهب قصوى في مواجهة الضغوط السعيرية المستمرة، والسلطات النقدية الآسيوية، التي تتعامل مع مجموعة مختلفة تماماً من تحديات النمو المحلي والضغوط الانكماشية.



المصدر: بلومبرج وبحث كامكو إنفست

وفي الولايات المتحدة، كشف اجتماع الاحتياطي الفيدرالي في يونيو 2026 عن تحول واضح نحو مزيد من التشدد في توجهات السياسة النقدية، إذ أبقى سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية دون تغيير ضمن نطاق 3.50 في المائة إلى 3.75 في المائة للمرة الرابعة على التوالي، وذلك في أول اجتماع يترأسه كيفن وارث بصفته رئيساً للاحتياطي الفيدرالي. وبينما كانت الأسواق تتوقع على نطاق واسع تثبيت أسعار الفائدة، كشف التحول اللافت في خارطة نقاط تصويت الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة أن عدداً من المسؤولين باتوا يميلون فعلياً نحو مزيد من التشديد النقدي. وعلى خلفية إمكانية عودة التضخم الأساسي لنفقات الاستهلاك الشخصي إلى الارتفاع ليصل إلى 3.4 في المائة في مايو 2026، أشار الاحتياطي الفيدرالي، تحت قيادته الجديدة، إلى أن تراجع تكلفة رأس المال لم يعد مطروحاً فعلياً في المدى المنظور، ما دفع المستثمرين إلى تسعير تعديل واحد محتمل فقط في أسعار الفائدة خلال ما تبقى

من العام. وارتفع متوسط توقعات سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بنهاية العام 2026 إلى 3.8 في المائة، مقابل 3.4 في المائة في مارس 2026.

وعلى النقيض من ذلك، تحرك البنك المركزي الأوروبي بوتيرة أكثر حسمًا، إذ رفع أسعار الفائدة الرئيسية الثلاثة بمقدار 25 نقطة أساس في 11 يونيو، ليرتفع سعر التسهيلات على الودائع إلى 2.25 في المائة، وسعر عمليات إعادة التمويل الرئيسية إلى 2.40 في المائة، وسعر تسهيلات الإقراض الهامشي إلى 2.65 في المائة، وذلك اعتباراً من 17 يونيو 2026. ومثل هذا القرار أول زيادة لأسعار الفائدة من جانب البنك المركزي الأوروبي منذ العام 2023، مدفوعاً مباشرة بالارتفاع الحاد في تكاليف الطاقة العالمية وصدمات سلاسل الإمداد الناجمة عن اشتداد الصراع في الشرق الأوسط. وجاءت خطوة رفع أسعار الفائدة استجابة لتسارع وتيرة التضخم في منطقة اليورو إلى 3.2 في المائة في مايو، وهو أعلى مستوى يتم تسجيله منذ سبتمبر 2023، في حين رفع البنك المركزي الأوروبي توقعاته للتضخم للعام 2026 إلى 3.0 في المائة، مقابل خفض توقعاته للنمو إلى 0.8 في المائة فقط. أما بنك إنجلترا، فقد اختار المضي قدماً بحذر شديد، مبقياً سعر الفائدة الأساسي عند 3.75 في المائة للشهر الرابع على التوالي. وبلغ تضخم أسعار المستهلكين في المملكة المتحدة 2.8 في المائة في مايو 2026، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ما يزيد قليلاً عن 3.25 في المائة في الربع الرابع من العام.

أما بالنسبة للتوقعات الخاصة بنهاية العام، فتشير آفاق أسعار الفائدة العالمية إلى استمرار التباين وتضائل مساحة التيسير النقدي بدرجة كبيرة، مع ميل الاقتصادات المتقدمة نحو التشديد أو تثبيت أسعار الفائدة. ومن المتوقع على نطاق واسع أن يحافظ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على نهج الترقب المشوب بالتشديد، مع اقتصار الحد الأقصى لتوقعات الأسواق على خفض واحد محتمل بمقدار 25 نقطة أساس بحلول أواخر الخريف، ما يدفع عملياً أي دورة تيسير نقدي كبرى إلى وقت متقدم من العام المقبل. وفي أوروبا، يظل مسار البنك المركزي الأوروبي مرتبطاً بعلاوات المخاطر الجيوسياسية المتقلبة، فإذا لم تتراجع أسعار الطاقة، لا يمكن استبعاد مزيد من الزيادات التدريجية في أسعار الفائدة، بما يبقي أسعار الفائدة في منطقة اليورو مستقرة عند مستوياتها التقييدية الحالية. ومن المتوقع أن يقدم البنك المركزي الأوروبي على رفع سعر الفائدة مرة أخرى على الأقل، في ظل تسعير الأسواق لاحتمال يقارب 50 في المائة لزيادة أخرى في سبتمبر. وفي المقابل، من المرجح أن تبقى الصين أسعار الفائدة عند مستوياتها المتدنية القياسية، مع تراجع دوافع خفض في ظل ارتفاع معدلات التضخم، على الرغم من احتفاظ صناع السياسات بميل داعم للسياسة النقدية إذا ازداد ضعف النمو. ويظل الخطر الرئيسي أمام جميع هذه المسارات مرتبطاً بمدى استمرار صدمة الطاقة، إذ إن خفض التصعيد بشكل مستدام وتراجع أسعار النفط قد يحدان سريعاً من الميل إلى النهج المتشدد، في حين أن تجدد الصراع سيعزز هذا الاتجاه.

تباطؤ نمو الائتمان بما يعكس تداعيات الحرب...

استناداً إلى بيانات البنوك المركزية في الدول الخليجية، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة في الدول الست الأعضاء نحو 2.17 تريليون دولار أمريكي بنهاية مارس 2026، مسجلاً نمواً قوياً بنسبة 9.2 في المائة على أساس سنوي (182.2 مليار دولار أمريكي)، مقارنة بمارس 2025، إلى جانب توسع ربع سنوي بنسبة 2.6 في المائة (54.0 مليار دولار أمريكي) منذ ديسمبر 2025. ويعكس هذا النمو المستمر في الائتمان تواصل جهود التنويع الاقتصادي في المنطقة، وقوة الإنفاق على البنية التحتية، والسياسات النقدية الداعمة، على الرغم من حالة عدم اليقين التي تهيمن على الاقتصاد العالمي. هذا وما تزال السعودية أكبر الأسواق الائتمانية في المنطقة، إذ تستحوذ على أكثر من نسبة 41 في المائة من إجمالي الائتمان في الدول الخليجية، تليها الإمارات بنسبة 27 في المائة، ثم قطر بنسبة 18 في المائة. أما الكويت والبحرين وعمان، فتمثل مجتمعة ما نسبته 14 في المائة من الأسواق الائتمانية الخليجية، إلا أنها تسجل مسارات نمو لافتة، لا سيما عمان التي حققت نمواً بنسبة 11.4 في المائة على أساس سنوي.

وفي الكويت، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة للمقيمين 54.1 مليار دينار كويتي (176.5 مليار دولار أمريكي) بنهاية مارس 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 7.8 في المائة على أساس سنوي و1.8 في المائة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه. وكان قطاع الخدمات العامة الأبرز أداءً، إذ قفز بنسبة 91.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 209.3 مليون دينار كويتي، بما يعكس ارتفاع التمويل الحكومي لمشاريع البنية التحتية. كما نما قطاع النفط الخام والغاز بنسبة 25.8 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 2.17 مليار دينار كويتي، مستفيداً من ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الاستثمارات في أنشطة المنبع. وارتفع ائتمان شركات التمويل

غير المصرفية بنسبة 23.6 في المائة على أساس سنوي، مع اكتساب قنوات الإقراض البديلة زخماً متزايداً. كما نما الإقراض العقاري بنسبة 5.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 11.02 مليار دينار كويتي، في حين ارتفعت القروض الشخصية المقسطة، وهي الفئة الأكبر، بنسبة 4.3 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 17.36 مليار دينار كويتي. في المقابل، انكمش قطاع التجارة بنسبة 6.8 في المائة على أساس سنوي، بما قد يعكس تشديد متطلبات رأس المال العامل والتعديلات في مستويات المخزون. وظل الإقراض الاستهلاكي مستقراً إلى حد كبير، ما يشير إلى اتجاهات خفض المديونية لدى الأسر.

وفي السعودية، بلغ الائتمان المصرفي 3.36 تريليون ريال سعودي (894.8 مليار دولار أمريكي) بنهاية مارس 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 8.2 في المائة على أساس سنوي و1.8 في المائة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه. وتواصل المشاريع الكبرى المرتبطة برؤية المملكة 2030 قيادة أنماط الإقراض القطاعي. وتصدر قطاع النقل والاتصالات النمو، مرتفعاً بنسبة 25.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 75.5 مليار ريال سعودي، بما يعكس الاستثمارات في المراكز اللوجستية والموانئ والبنية التحتية للاتصالات. كما توسع قطاع الكهرباء والمياه والغاز والصحة بنسبة 22.8 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 222.9 مليار ريال سعودي، بما يتسق مع الاستثمارات الضخمة في توليد الطاقة، وتحلية المياه، والبنية التحتية للرعاية الصحية. وارتفع الإقراض لقطاع التمويل والتأمين بنسبة 14.7 في المائة على أساس سنوي مع تعمق القطاع المالي وتطور أسواق رأس المال. كما زاد ائتمان قطاع التشييد والبناء بنسبة 9.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 143.5 مليار ريال سعودي، دعماً للمشاريع الطموحة في مجالي العقار والسياحة مثل نيوم ومشروع البحر الأحمر. وارتفع ائتمان قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 5.7 في المائة على أساس سنوي، مستفيداً من مبادرات التنويع الصناعي. في المقابل، انكمش ائتمان قطاع التعدين والمحاجر بنسبة 6.9 في المائة على أساس سنوي، بما قد يعكس دورات استكمال المشاريع في هذا القطاع.

وفي الإمارات، بلغ الائتمان المصرفي 2.14 تريليون درهم إماراتي (582.4 مليار دولار أمريكي) بنهاية مارس 2026، مسجلاً أقوى معدل نمو سنوي على مستوى الدول الخليجية بنسبة 14.4 في المائة، ليصل معدل النمو منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه إلى نسبة 4.4 في المائة. وقفزت فئة القروض الشخصية لأغراض الأعمال بنسبة 50.1 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 168.7 مليار درهم إماراتي، بما يشير إلى قوة نشاط ريادة الأعمال وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما توسع ائتمان قطاع التعدين والمحاجر بنسبة 32.6 في المائة على أساس سنوي، وإن كان ذلك انطلاقاً من قاعدة منخفضة. وارتفع ائتمان قطاع الكهرباء والغاز والمياه بنسبة 21.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 60.8 مليار درهم إماراتي، بما يعكس الاستثمارات الكبيرة في الإمارات في البنية التحتية للطاقة النظيفة وأمن المياه. كما نما ائتمان قطاعي التشييد والعقار، وهما أكبر فئات الإقراض، بنسبة 10.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 384.6 مليار درهم إماراتي، مدفوعاً باستمرار نشاط سوق العقارات في دبي وأبوظبي. وارتفع ائتمان قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 9.9 في المائة على أساس سنوي، مستفيداً من تطوير المناطق الصناعية ومبادرات التصنيع الموجه للتصدير. كما نما ائتمان قطاع التجارة بنسبة 7.9 في المائة على أساس سنوي، في حين توسع إقراض المؤسسات المالية بنسبة 4.4 في المائة على أساس سنوي. وفي المقابل، انكمش الائتمان الحكومي بنسبة 0.9 في المائة على أساس سنوي، مع تحسن المراكز المالية السيادية بدعم من ارتفاع إيرادات الطاقة.

وفي قطر، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المصرفية 1.46 تريليون ريال قطري (400.6 مليار دولار أمريكي) بنهاية مارس 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 5.1 في المائة على أساس سنوي ونسبة 1.6 في المائة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، وهي الوتيرة الأكثر اعتدالاً بين الدول الخليجية. وجاء قطاع الخدمات في الصدارة، مرتفعاً بنسبة 8.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 279.0 مليار ريال قطري، بما يعكس استمرار توجه الدولة نحو التنويع الاقتصادي وتطوير قطاع الخدمات في مرحلة ما بعد استضافة بطولة كأس العالم. كما توسع الائتمان الاستهلاكي بنسبة 7.9 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 196.8 مليار ريال قطري، بما يشير إلى متانة القدرة الإنفاقية للأسر. وارتفعت فئة "أخرى" بنسبة 5.4 في المائة على أساس سنوي. إلا أن أداء القطاعات الصناعية الرئيسية جاء متبايناً، إذ تراجع ائتمان قطاع الصناعة بنسبة 9.1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 17.4 مليار ريال قطري، في حين انكمش ائتمان القطاع العقاري بنسبة 7.5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 161.9 مليار ريال قطري، بما قد يعكس عملية التصحيح عقب طفرة التشييد المرتبطة بكأس العالم. وسجلت فئتا التجارة العامة والمقاولين نمواً محدوداً بنسبة 1.9 في المائة و1.2 في المائة على أساس سنوي، على التوالي. ومن اللافت أن الإقراض "خارج قطر" أو الائتمان الأجنبي سجل نمواً قوياً بنسبة 17.9 في المائة على أساس سنوي، ما يشير إلى تنامي نشاط البنوك القطرية في الأسواق الإقليمية والدولية.

وفي البحرين، بلغ الائتمان المصرفي 13.24 مليار دينار بحريني (35.1 مليار دولار أمريكي) بنهاية مارس 2026، مسجلاً نمواً

بنسبة 5.0 في المائة على أساس سنوي و2.0 في المائة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه. وأظهرت المملكة نمواً متوازناً عبر قطاعات متعددة. وقفز ائتمان قطاع التعليم بنسبة 60.5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 26.0 مليون دينار بحريني، وإن كان ذلك من قاعدة منخفضة، بما يعكس الاستثمارات في تنمية رأس المال البشري. كما نما ائتمان قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 24.5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 509.9 مليون دينار بحريني، مستفيداً من استراتيجية قطاع الصناعة التي أطلقتها الحكومة. وتوسعت فئة أنشطة الأسر بنسبة 21.5 في المائة على أساس سنوي، بينما نما ائتمان قطاع صحة الإنسان بنسبة 20.4 في المائة على أساس سنوي. كما ارتفعت فئة ائتمان الأنشطة المالية والتأمين، والتي تعتبر من بين أكبر الفئات، بنسبة 11.3 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 904.5 مليون دينار بحريني، بما يعكس دور البحرين كمركز مالي إقليمي. وارتفع ائتمان الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية بنسبة 10.6 في المائة على أساس سنوي. في المقابل، انكمش ائتمان قطاع التعدين والمحاجر بنسبة 15.6 في المائة على أساس سنوي، فيما تراجع قطاع التشييد بنسبة 8.2 في المائة، وانخفضت خدمات الإقامة بنسبة 7.9 في المائة، بما قد يعكس تحديات خاصة ببعض القطاعات أو دورات استكمال المشاريع.

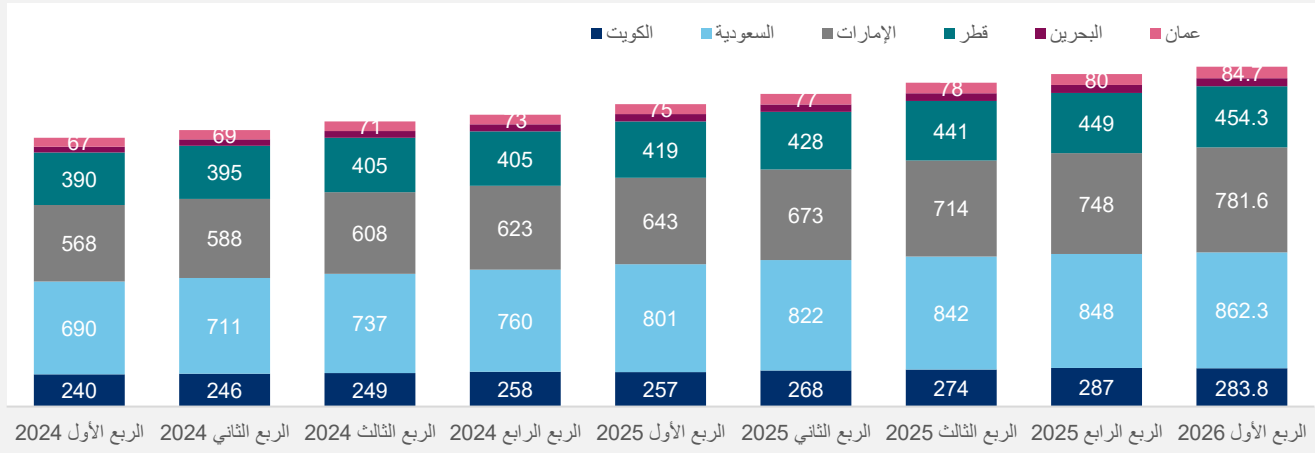
وفي عمان، بلغ إجمالي الائتمان المصرفي 29.25 مليار ريال عماني (76.0 مليار دولار أمريكي) بنهاية مارس 2026، محققاً نمواً قوياً بنسبة 11.4 في المائة على أساس سنوي، وتوسعاً بنسبة 5.5 في المائة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، في واحد من أقوى معدلات الأداء على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. ويعكس نمو الائتمان في السلطنة أجندة التحول الاقتصادي الطموحة ضمن رؤية عمان 2040. وسجل ائتمان القطاع الخاص، وهو الفئة الأكبر، نمواً بنسبة 9.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 22.33 مليار ريال عماني، بدعم من استثمارات التنويع الاقتصادي ومبادرات تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما توسع الائتمان الحكومي بنسبة 8.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 2.16 مليار ريال عماني، دعماً لمتطلبات الإنفاق المالي خلال مرحلة التحول الاقتصادي. وسجل ائتمان المؤسسات العامة أقوى وتيرة نمو، مرتفعاً بنسبة 29.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 4.48 مليار ريال عماني، بما يعكس زيادة التمويل الموجه للكيانات المملوكة للدولة والمنفذة للمشاريع الاستراتيجية في مجالات تحول الطاقة، وتطوير الموانئ، والبنية التحتية السياحية. كما نما ائتمان غير المقيمين بنسبة 17.1 في المائة على أساس سنوي، بما يشير إلى اتساع الحضور الإقليمي للبنوك العمانية. ويشير النمو المتوازن عبر جميع فئات المقترضين إلى توسع ائتماني قوي ومتنوع على مستوى كافة أنشطة الاقتصاد.

وتشير البيانات الأولية لشهر أبريل 2026 إلى استمرار نمو الائتمان في الدول الخليجية، وإن كان بوتيرة أكثر اعتدالاً. إذ سجلت الكويت زيادة بنسبة 0.31 في المائة على أساس شهري ليصل الائتمان إلى 54.30 مليار دينار كويتي، فيما نمت السعودية بنسبة 0.63 في المائة على أساس شهري إلى 3.38 تريليون ريال سعودي، وسجلت قطر نمواً هامشياً بنسبة 0.24 في المائة على أساس شهري إلى 1.46 تريليون ريال قطري. وسجلت البحرين أقوى مكاسب شهرية بنسبة 1.43 في المائة ليصل الائتمان إلى 13.43 مليار دينار بحريني، بينما ظل النمو في عمان شبه مستقر عند 0.19 في المائة على أساس شهري ليصل إلى 29.31 مليار ريال عماني. ولم يشمل التقرير بيانات الإمارات الخاصة بشهر أبريل. ويعكس هذا النمط من النمو الشهري المستقر، وإن كان بوتيرة أكثر اعتدالاً، النهج الحذر الذي يتبناه قطاع البنوك الخليجية في ظل تطور الديناميكيات الجيوسياسية الإقليمية وحالة عدم اليقين المحيطة بالاقتصاد الكلي العالمي.

تباطؤ نمو الإقراض إلى أدنى مستوياته في 8 فترات ربع سنوية...

واصل إجمالي الإقراض لدى البنوك المدرجة في الدول الخليجية تسجيل نمو على أساس ربع سنوي خلال الربع الأول من العام 2026، إلا أن وتيرة النمو على أساس ربع سنوي كانت الأدنى منذ الربع الأول من العام 2024. وجاء النمو واسع النطاق على مستوى معظم دول المنطقة، باستثناء الكويت التي سجلت تراجعاً هامشياً خلال هذا الربع. وبلغ إجمالي القروض على مستوى الدول الخليجية مستوى قياسياً جديداً عند 2.53 تريليون دولار أمريكي، مسجلاً نمواً بنسبة 2.2 في المائة خلال الربع الأول من العام 2026، مقارنة بنمو بلغت نسبته 2.7 في المائة خلال الربع السابق. وعلى أساس سنوي، ظل النمو مستقراً ضمن نطاق ثنائي الرقم عند 12.3 في المائة. وسجلت البنوك المدرجة في عمان أعلى معدل نمو ربع سنوي في أنشطة الإقراض بنسبة 5.3 في المائة، ليصل إجمالي القروض إلى 84.7 مليار دولار أمريكي، مدعوماً بصفة رئيسية بنمو واسع النطاق على مستوى البنوك المدرجة في السلطنة، مع تسجيل بنك صحرار نمواً قوياً بمعدل ثنائي الرقم في الإقراض خلال هذا الربع.

إجمالي القروض - مليار دولار أمريكي



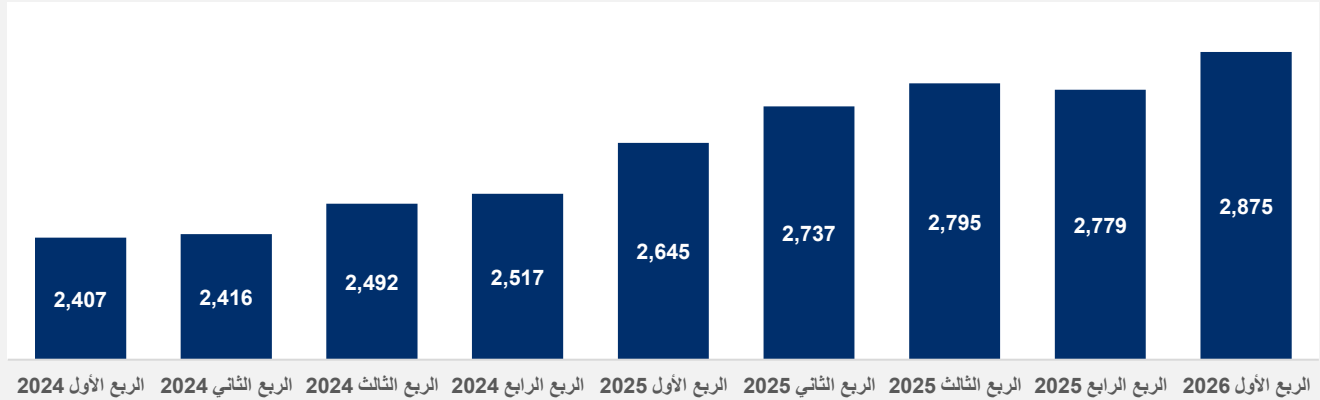
المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

وجاءت البنوك المدرجة في الإمارات في المرتبة التالية، بنمو ربع سنوي بلغت نسبته 4.4 في المائة، أي ما يعادل 33.3 مليار دولار أمريكي، ليصل إجمالي القروض إلى 781.6 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026، وذلك مع تسجيل معظم البنوك نمواً في القروض على أساس ربع سنوي. وسجل بنك الشارقة نمواً ثنائي الرقم في الإقراض، فيما حقق بنك الإمارات دبي الوطني أيضاً نمواً قوياً بنسبة 7.1 في المائة خلال هذا الربع. أما البنوك المدرجة في السعودية، فسجلت نمواً متواضعاً بنسبة 1.6 في المائة، أي ما يعادل 14.0 مليار دولار أمريكي، وهو ثاني أدنى معدل نمو خلال تسع فترات ربع سنوية، ليصل إجمالي القروض إلى 862.3 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الأول من العام 2026. وسجلت البنوك في المملكة زيادة بنسبة 2.6 في المائة في أقساط القروض الاستهلاكية، وارتفاعاً بنسبة 2.0 في المائة في القروض التجارية، في حين ظلت فئات القروض الأخرى مستقرة دون تغيير يذكر.

نمو ودائع العملاء يصل إلى أعلى مستوياته في ثلاث فترات ربع سنوية...

بلغ إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المدرجة في الدول الخليجية مستوى قياسياً جديداً بنهاية الربع الأول من العام 2026 عند 2.87 تريليون دولار أمريكي، مسجلاً نمواً بنسبة 3.4 في المائة على أساس ربع سنوي، وهو أعلى معدل نمو خلال آخر ثلاث فترات ربع سنوية. وعلى أساس سنوي، بلغ معدل النمو 8.7 في المائة مقارنة بالربع الأول من العام 2025. وجاء النمو واسع النطاق، كما يتضح من ارتفاع ودائع العملاء على أساس ربع سنوي في جميع الدول الخليجية. وعلى مستوى كل دولة على حدة، سجلت البنوك المدرجة في عمان أقوى نمو في الودائع خلال هذا الربع، إذ بلغت 90.4 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الأول من العام 2026، بنمو نسبته 4.9 في المائة. وجاءت البنوك المدرجة في الإمارات في المرتبة التالية، إذ تجاوزت ودائع العملاء حاجز التريليون دولار أمريكي لتصل إلى 1.04 تريليون دولار أمريكي، بعد تحقيق نمو ربع سنوي بنسبة 4.7 في المائة.

قطاع البنوك الخليجية - ودائع العملاء - مليار دولار أمريكي



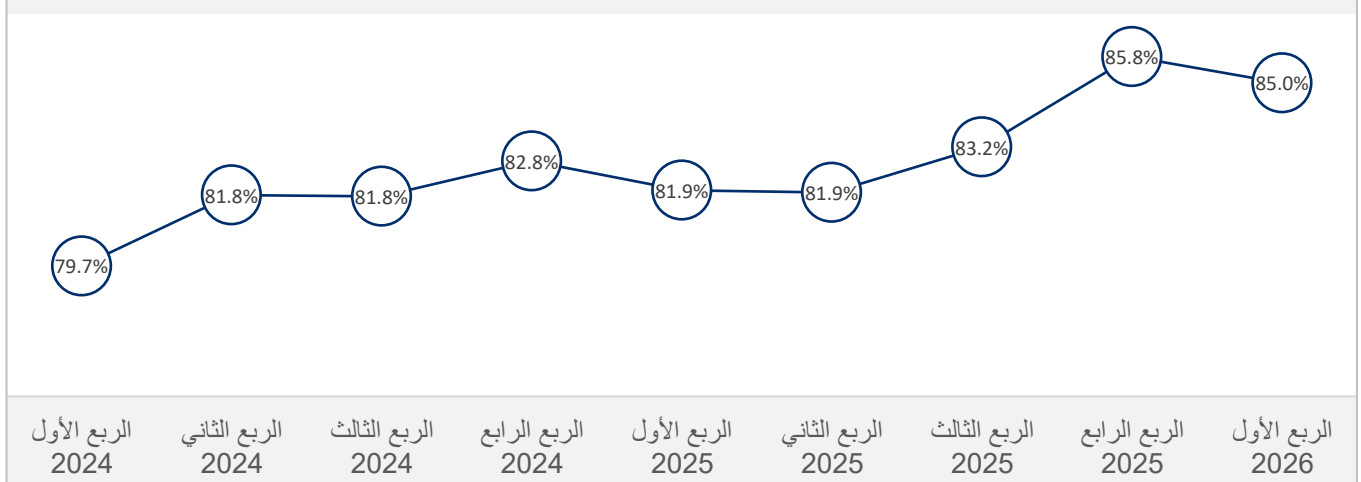
المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

كما سجلت البنوك المدرجة في قطر نمواً قوياً في ودائع العملاء بنسبة 4.2 في المائة، لتصل إلى 453.6 مليار دولار أمريكي. أما بقية الأسواق، فقد سجلت نمواً على أساس ربع سنوي تراوح بين 1.1 في المائة و2.2 في المائة.

ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع قياسية جديدة في الربع الأول من العام 2026...

ظلت نسبة صافي القروض إلى الودائع في قطاع البنوك الخليجية مرتفعة فوق مستوى 80 في المائة بنهاية الربع الأول من العام 2026، إلا أنها تراجعَت من المستوى القياسي البالغ 85.8 في المائة في الربع السابق إلى 85.0 في المائة في الربع الأول من العام 2026. وارتفعت النسبة على أساس سنوي بأكثر من 300 نقطة أساس خلال هذا الربع، كما ظلت مستقرة فوق مستوى 80 في المائة على مدى الأرباع الثمانية الماضية، بما يعكس تحسن توظيف الأصول، إلى جانب دعم الهوامش لتعويض الضغوط الناتجة عن تراجع أسعار الفائدة.

قطاع البنوك الخليجية - القروض إلى الودائع (نسبة مئوية)



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

إلا أن هذه النسبة أظهرت تبايناً واضحاً بين دول المنطقة، إذ سجلت السعودية أعلى مستوى خلال هذا الربع، تلتها البنوك القطرية. وأظهرت بيانات البنوك المدرجة في السعودية بقاء نسبة القروض إلى الودائع فوق مستوى 100 في المائة عند 100.5 في المائة. كما أظهرت بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) تراجع نسبة مطالبات البنوك التجارية على القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع بشكل طفيف خلال الربع الأول من العام 2026 إلى 105.18 في المائة، مقابل 107.57 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2025. ووفقاً لأحدث البيانات الواردة في التقرير الشهري للبنك المركزي عن شهر أبريل 2026، تراجعت النسبة إلى 104.06 في المائة. كما يسلط ارتفاع هذه النسبة في السعودية الضوء على التحديات المرتبطة بالسيولة في القطاع المصرفي، ويشير إلى ارتفاع احتياجات التمويل الخارجي على المدى القريب، إلى جانب الإصدارات التي تمت بالفعل خلال العام الجاري من السندات والصكوك.

وفيما يتعلق بالبنوك القطرية، بلغت النسبة 94.2 في المائة، وهي ثاني أعلى نسبة على مستوى الدول الخليجية، إلا أنها تراجعت مقابل 97.3 في المائة المسجلة بنهاية الربع الرابع من العام 2025. ومن جهة أخرى، سجلت البنوك في الإمارات ارتفاعاً في هذه النسبة، التي ظلت فوق مستوى 70 في المائة عند 72.7 في المائة، دون تغيير يذكر مقارنة بالربع السابق. كما أظهرت البيانات المجمعة لكل من البحرين وعمان تحسناً على أساس ربع سنوي في نسبة القروض إلى الودائع، في حين سجلت البنوك الكويتية تراجعاً هامشياً.

صافي إيرادات الفوائد تسجل نمواً هامشياً على أساس ربع سنوي...

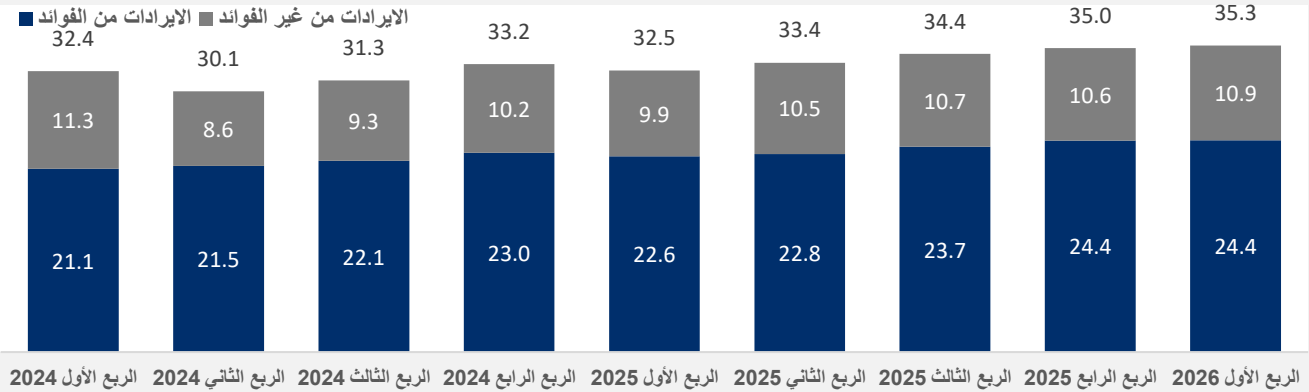
سجل إجمالي صافي إيرادات الفوائد لدى البنوك المدرجة في الدول الخليجية تحسناً هامشياً بنسبة 0.1 في المائة، وهي أدنى وتيرة نمو خلال آخر أربع فترات ربع سنوية، ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 24.4 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026. وجاء هذا النمو على أساس ربع سنوي بعد استقرار أسعار الفائدة دون إعلان البنوك المركزية عن أي تخفيضات، في وقت واصل فيه الإقراض تسجيل نمو في جميع الأسواق تقريباً على مستوى دول المنطقة.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، ظل الاتجاه متبايناً، إذ سجلت ثلاثة أسواق تراجعاً في صافي إيرادات الفوائد، في حين حققت الأسواق الثلاثة الأخرى نمواً. وتصدرت البنوك العمانية مرة أخرى من حيث نمو صافي إيرادات الفوائد بنسبة 3.3 في المائة، ليصل إلى 0.6 مليار دولار أمريكي. وجاءت البنوك المدرجة في كل من الكويت والسعودية في المرتبتين التاليتين بنمو بلغت نسبته 1.6 في المائة و1.0 في المائة، على التوالي، ليصل صافي إيرادات الفوائد إلى 8.5 مليار دولار أمريكي و2.7 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026. وفي المقابل، سجلت البنوك البحرينية أكبر تراجع في صافي إيرادات الفوائد، إذ انخفض بنسبة 5.2 في المائة ليصل إلى 0.7 مليار دولار أمريكي. كما سجلت البنوك المدرجة في كل من قطر والإمارات تراجعاً هامشياً بنسبة 1.1 في المائة و0.5 في المائة، على التوالي.

نمو إيرادات غير الفوائد يدعم إجمالي الإيرادات...

واصل إجمالي إيرادات القطاع المصرفي تسجيل نمو للربع الرابع على التوالي خلال الربع الأول من العام 2026، على الرغم من تباطؤ وتيرة النمو على أساس ربع سنوي إلى أدنى مستوياتها في أربع فترات ربع سنوية عند 0.9 في المائة، ليصل إجمالي الإيرادات إلى مستوى قياسي جديد بلغ 35.3 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026. وجاءت هذه الزيادة الهامشية في ظل اتجاهات متباينة على مستوى الدول، إذ سجلت البنوك المدرجة في كل من الكويت والسعودية والبحرين تراجعاً على أساس ربع سنوي، إلا أن أثرها قابله نمو إجمالي الإيرادات في بقية أسواق الدول الخليجية. وسجلت البنوك المدرجة في الإمارات أكبر نمو في الإيرادات بزيادة بلغت نسبتها 4.7 في المائة، تلتها البنوك المدرجة في قطر بنمو بلغت نسبته 2.3 في المائة، فيما حققت البنوك المدرجة في عمان نمواً هامشياً بنسبة 0.2 في المائة خلال الربع الأول من العام 2026.

إجمالي الإيرادات (مليار دولار أمريكي)



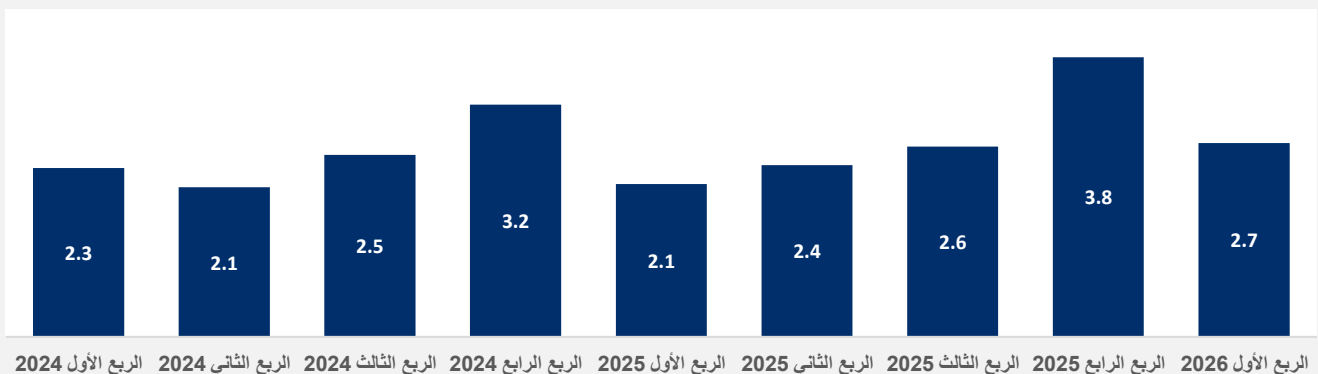
المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

وجاء نمو إجمالي الإيرادات مدعوماً بصفة رئيسية بالنمو الجيد الذي سجلته إيرادات غير الفوائد خلال هذا الربع، بما ساهم في دعم الأداء شبه المستقر لصافي إيرادات الفوائد، التي سجلت نمواً هامشياً بنسبة 0.1 في المائة. وارتفعت إيرادات غير الفوائد بنسبة 2.6 في المائة بعد تراجعها في الربع السابق، لتصل إلى 10.9 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026.

تراجع مخصصات انخفاض القيمة بعد ثلاث فترات ربع سنوية متتالية من النمو...

بعد تسجيل زيادات على مدار ثلاث فترات ربع سنوية متتالية، شهدت مخصصات انخفاض القيمة المسجلة لدى البنوك في الدول الخليجية تراجعاً موسمياً خلال الربع الأول من العام 2026. وانخفض إجمالي مخصصات خسائر القروض بنحو الثلث خلال هذا الربع ليصل إلى 2.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة بأحد أعلى المستويات الفصلية المسجلة خلال الربع الرابع من العام 2025. وجاء هذا التراجع خلال الربع الأول من العام 2026 مدفوعاً بصفة رئيسية بانخفاض المخصصات في خمس من أصل ست دول خليجية. وسجلت البنوك في السعودية والكويت تراجعاً بأكثر من 50 في المائة في مخصصات خسائر القروض، لتصل إلى 374.5 مليون دولار أمريكي و295.8 مليون دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026، على التوالي. كما سجلت البنوك المدرجة في قطر تراجعاً ثنائي الرقم في المخصصات بنسبة 22.3 في المائة، لتصل إلى 802.9 مليون دولار أمريكي خلال هذا الربع. وكان انخفاض المخصصات المسجلة لدى البنوك المدرجة في كل من الإمارات والبحرين هامشياً، في حين سجلت البنوك العمانية ارتفاعاً في المخصصات بنسبة 14.3 في المائة لتصل إلى 107.9 مليون دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026.

قطاع البنوك الخليجية - مخصصات خسائر القروض (مليار دولار أمريكي)

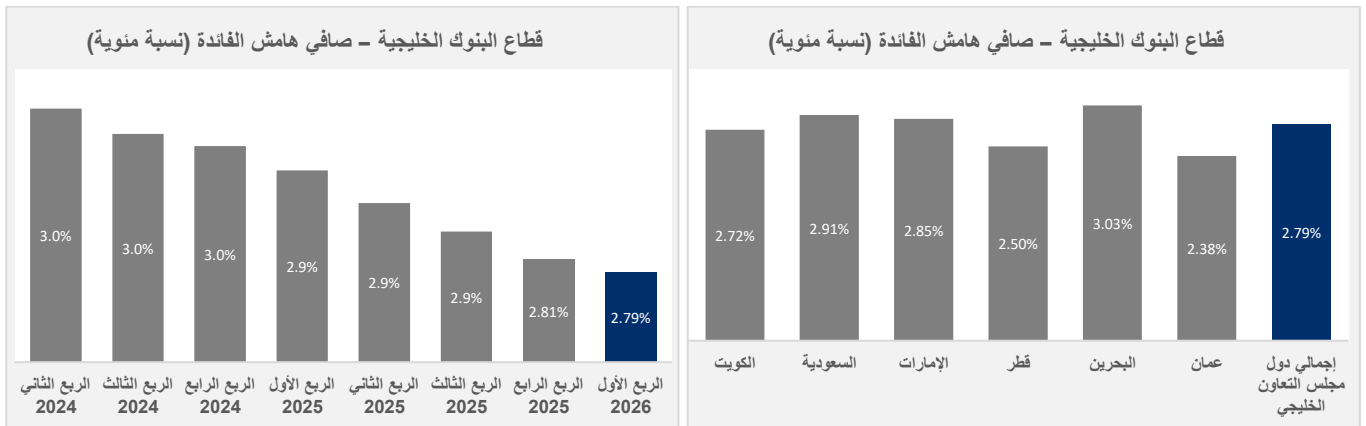


المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

وفي المقابل، وعلى الرغم من انخفاض المخصصات خلال الربع الأول من العام 2026، ظلت تكلفة المخاطر في قطاع البنوك الخليجية عند مستويات مرتفعة، نتيجة ارتفاع المخصصات خلال الأرباع الثلاثة السابقة. وارتفعت تكلفة المخاطر (وهي نسبة مخصصات الائتي عشر شهراً إلى متوسط القروض) بشكل هامشي إلى 0.47 في المائة خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 0.46 في المائة خلال الربع الرابع من العام 2025 على مستوى قطاع البنوك الخليجية ككل. وسجلت البنوك القطرية أعلى نسبة تكلفة مخاطر عند 0.82 في المائة في الربع الأول من العام 2026، تلتها البنوك البحرينية بنسبة 0.61 في المائة. وجاءت النسبة الأدنى لدى البنوك السعودية والكويتية عند 0.27 في المائة و0.43 في المائة، على التوالي، في حين سجلت البنوك المدرجة في الإمارات تكلفة مخاطر أعلى نسبياً عند 0.5 في المائة، بعد ارتفاعها من 0.44 في المائة خلال الربع الرابع من العام 2025.

استمرار تراجع صافي هامش الفائدة متأثراً بتداعيات التخفيضات السابقة لأسعار الفائدة...

واصل صافي هامش الفائدة لدى البنوك المدرجة في الدول الخليجية تراجعها خلال الربع الأول من العام 2026، مع إعادة تسعير شريحة أكبر من القروض عند مستويات فائدة أدنى عقب التخفيضات التي تم الإعلان عنها خلال العام 2025. وبلغ صافي هامش الفائدة على مستوى الدول الخليجية 2.79 في المائة بنهاية الربع الأول من العام 2026، متراجعاً بشكل هامشي مقابل 2.81 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2025. وأظهرت النسبة تراجعاً واسع النطاق، إذ انخفضت في أربع من أصل ست دول خليجية. في المقابل، سجلت البنوك الكويتية والسعودية ارتفاعاً هامشياً خلال هذا الربع، ليصل صافي هامش الفائدة إلى 2.72 في المائة و2.91 في المائة بنهاية الربع الأول من العام 2026، على التوالي. أما البنوك في قطر والبحرين والإمارات وعمان، فقد سجلت تراجعاً في صافي هامش الفائدة.



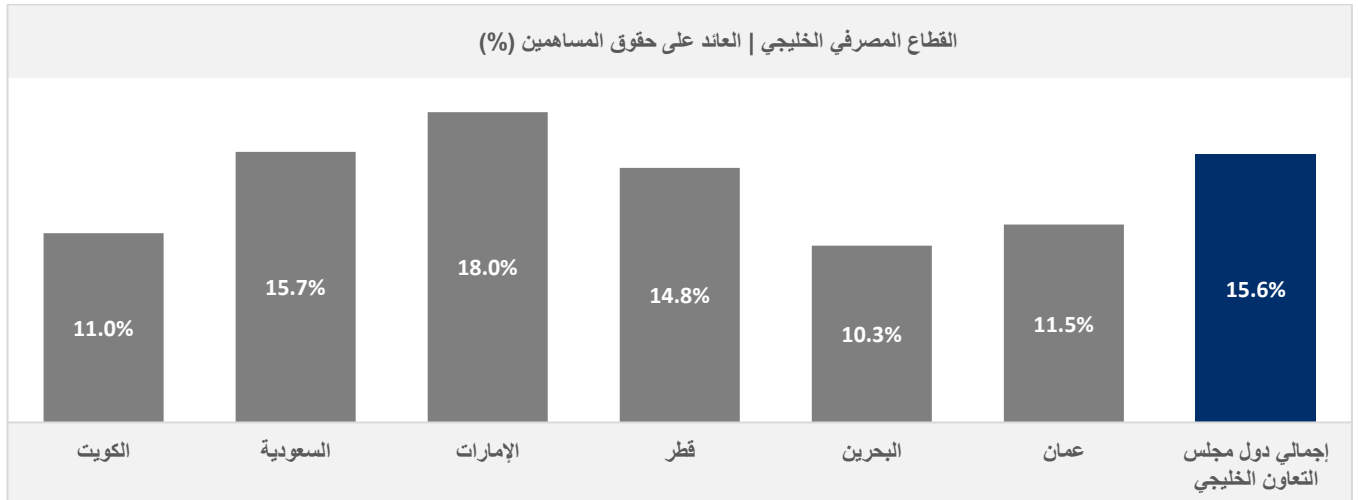
المصدر: رويترز، بلومبرج و بحوث كامكو إنفست

وتصدرت البنوك البحرينية الدول الخليجية من حيث مستويات صافي هامش الفائدة، إذ ظل فوق مستوى 3 في المائة عند 3.03 في المائة خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 3.07 في المائة خلال الربع الرابع من العام 2025. وجاءت البنوك المدرجة في السعودية في المرتبة التالية بصافي هامش فائدة بلغ 2.91 في المائة، دون تغيير يذكر مقابل 2.90 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2025، تلتها البنوك المدرجة في الإمارات والكويت بصافي هامش فائدة بلغ 2.85 في المائة و2.72 في المائة، على التوالي.

تراجع العائد على حقوق المساهمين في قطاع البنوك الخليجية للربع الثاني على التوالي...

تراجع إجمالي العائد على حقوق المساهمين في قطاع البنوك الخليجية للربع الثاني على التوالي خلال الربع الأول من العام 2026، بعد أن كان قد سجل أحد أعلى مستوياته خلال الربع الثالث من العام 2025. وبلغ إجمالي العائد على حقوق المساهمين 15.6 في المائة خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 15.7 في المائة في الربع السابق. ويعكس هذا التراجع الهامشي انخفاض النسبة في أربعة من أصل ستة أسواق في دول مجلس التعاون الخليجي. إذ سجلت البنوك في الكويت والإمارات وقطر والبحرين تراجعاً

طفيفاً خلال الربع الأول من العام 2026، في حين حققت البنوك المدرجة في السعودية والبنوك العمانية تحسناً هامشياً. وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 434.4 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الأول من العام 2026، مسجلاً تراجعاً هامشياً بنسبة 0.6 في المائة مقارنة بالربع الرابع من العام 2025.



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

وعلى مستوى كل دولة على حدة، تصدرت البنوك المدرجة في الإمارات مجدداً دول المنطقة من حيث أعلى مستويات العائد على حقوق المساهمين بنهاية الربع الأول من العام 2026، إذ بلغ 18.0 في المائة، على الرغم من تراجع هامشياً بمقدار 50 نقطة أساس للربع الثاني على التوالي. وجاءت البنوك المدرجة في السعودية في المرتبة التالية بوصول معدل العائد على حقوق المساهمين إلى 15.7 في المائة، مسجلة زيادة ربع سنوية قدرها 40 نقطة أساس، تلتها البنوك القطرية بعائد على حقوق المساهمين بلغ 14.8 في المائة، مسجلة تراجعاً قدره 130 نقطة أساس مقارنة بالربع السابق.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست